



اسم المقال: العراق في الاستراتيجية التركية

اسم الكاتب: د. حيدر علي حسين

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7084>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 15:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ العراق في الاستراتيجية التركية }

د. حيدر علي حسين (*)

hyder_irq@yahoo.com

ملخص :

يعبر التوجه الاستراتيجي التركي تجاه العراق عن الاستجابة لتحديات الموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بها كمصدر تهديد لامنها القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي .

وبالاستناد الى ذلك حددت تركيا عناصر استراتيجيتها تجاه العراق بتحقيق اهداف مركزية يقع في مقدمتها الامن الجيوسياسي، وضمان الأمن الاقتصادي. حيث تنطلق هذه الاهداف من ادراك تركيا لحجم الاختلال الذي نتج عن تغيير مكانة العراق في المعادلة الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣. وما ترتب على ذلك من تغيير في هيكلية التوازنات الاستراتيجية ومسار التحالفات التي كانت قائمة. لذا فقد تحددت توجهات الاستراتيجية التركية في اتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها. وهذا ان تحقق بمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، الى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والابعاد .

والحقيقة أن التحرك التركي تجاه العراق قد اخذ اشكالا متعددة منها المرن والثابت وهذا التحرك في الاساس ليس طارئاً ولا هو مجرد رد فعل لضغوط معينة، ولكنه منهج سياسي مدروس ينطلق من رؤية إستراتيجية واضحة المعالم وواسعة الأفق، استهدفت بالأساس الافادة من الوضع الجديد في

^(*)مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.

في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، باعتبار أن العقبة الأساسية، من وجهة نظر تركيا، والتي تحول دون تطور ما يلزم من تسامح وتفاهم واعتدال لتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط تنبع من أزمة الديمقراطية وانتشار التعصب والتطرف في العديد من دول المنطقة، وبالتالي يمكن لتركيا أن تكون أَمْوِذًا للمساعدة في اجتياز هذه العقبة. بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة بعدها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موعلة في القدم، وهي المفاهيم التي تطرحها تركيا من خلال الدعوة لتشكيل منظومة شاملة ذات محاور أمنية وسياسية واقتصادية بين دول المنطقة في إطار اتحاد جماعي، وهو ما يتأتى بضرورة التغيير الداخلي. وتعد تركيا معنية بالبحث عن مكان دولي له انعكاسات إقليمية، سواء انعكس ذلك على المشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد احتلال العراق ضمن مسار التسوية السلمية أو المشاركة المشروطة في مبادرات التعاون الإقليمي المقترحة، أو في معالجة ملفي المياه والأكراد، كما تعد معنية بالتطورات الدولية من حيث إقامة الكتل الاقتصادية ذات الوزن في التجارة^١.

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية، لاسيما منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، تحولات عدة في الاتجاهات والتحركات، لعل الأبرز منها التوجه نحو تعدد العلاقات وعدم اقتصرها على محور محدد أو ضمن إطار واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز مؤثر في السياسة الدولية والإقليمية، فمع قربها من بؤر التوتر الإقليمية المحيطة استندت سياستها الخارجية إلى حسابات محددة تضمن مصالحها وتصون أمنها القومي وإن تكون الطرف في معادلة التوتر الإقليمية، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة لتوظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع^٢.

^١ عبدالله تركماني، محددات السياسة الخارجية التركية - مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية

<http://www.mokarabat.com/s7334.htm>

^٢ تركيا والعرب والرهانات الاستراتيجية اعمال المؤتمر المشترك لمنتدى الجاحظ - من أجل تنوير عربي إسلامي (تونس) ومركز العادل للدراسات الاستراتيجية والتخطيط ٨ - ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦. كذلك محمد نور الدين: دواتر تركيا الثلاث، مجلة شؤون الأوساط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق العدد ١١/١٩٩٢، ص ٧٥. كذلك عبد الله تركماني، محددات السياسة الخارجية التركية مصدر سابق.

مقدمتها الوضع في العراق فرصة مهمة لتركيا من اجل تثبيت اقدامها وضمان مصالحها الاقليمية في العراق تحديداً، وبالتالي امتلاك بعض ادوات التأثير في السياسة الامريكية من اجل ان تثبت اهميتها وقدرتها على ادارة قضايا اقليمية مهمة.

وبالاستناد الى هذه المعطيات فإن التوجه السياسي التركي على المستوى الاقليمي ومن ضمنه العراق تركز في العمل على تصفير المشكلات وتغيير صورة تركيا لدى الجوار ومنهم العراق كبلد يسير نحو تجديد علاقاته الاقليمية والدولية مما يفسح مجال للمناورة السياسية تجاه الدول الاخرى ولاسيما العراق الذي يعد من اهم دوائر التحرك السياسي والاستراتيجي التركي، وامتلاك قدرات التأثير في الاقاليم المجاورة. وهنا يمثل العراق احد اهم هذه الاقاليم الذي تحدده استراتيجية التحرك الخارجي التركي على انه محور التفاعلات الانية والمستقبلية التي تتركز فيه مصالح تركيا العليا لذا فان التحرك الاستراتيجي التركي ينطلق من مبدا تعدد الابعاد وعدم التركيز على بعد واحد.

وفيما يخص العراق فقد برزت السياسة التركية فيه متعددة الواجه والاهداف من خلال قنوات اتصالها ومسار حركتها الذي يشمل كل القوى والاطراف السياسية¹.

وبالمحصلة يمكن القول ان توجهات السياسة الخارجية التركية تركزت على تغيير نمط التحرك صوب الاطراف الاقليمية، عبر تبني خيار الدخول في تفاعلات جديدة بصيغة مختلفة قوامها (الابتعاد عن التوترات والتحرك المحسوب والحذر) بغية حل الخلافات ومن ثم التوجه برؤية استراتيجية تضمن تحقيق الاهداف وتصون المصالح العليا. ويتضح أن تركيا تحاول أن تحافظ على علاقتها بدول الجوار بشكل دائم، لأنها تعد جزءاً من سياستها الشرق أوسطية، فضلاً عن ذلك فهو تطبيق لسياستها وإستراتيجيتها الجديدة، وما يؤكد ذلك اتفاقيات التعاون الإستراتيجي التي أبرمتها الحكومة التركية مع العراق وتعد من أولى أولويات الإستراتيجية الجديدة لتركيا هي المسألة العراقية،

¹ ينظر عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣ (من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية ام ايران الفارسية) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، / ٢٠١٤ ، ص ١٢٧-١٢٨-١٢٩

لما يمثله العراق من بعد جيو سياسي وجيو استراتيجي وجيو ثقافي لتركيا، فضلاً عن العمق الديموغرافي بين البلدين^(١).

المحور الثاني : العراق ونظرية العمق الاستراتيجي التركية

تعد تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة هائلة من الخيارات الاستراتيجية بسبب امتداد مجالها الحيوي في العديد من الأقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلاً في العديد من النظم الإقليمية، ولا ينافسها بالمنطقة في هذه الخاصية غير إيران، التي تتشارك مع دول كثيرة في الجوار الذي يفرض عليها أن تكون عضواً في أكثر من نظام إقليمي^١ وأن تنافع داخل كهذه الاقاليم الأمر الذي يزيد من تعقيد وضع خريطة مستقرة للتفاعلات الاقليمية، وبالتأكيد فان العراق يمثل محورا استراتيجيا مهما في المنطقة التي تمارس فيها تركيا تأثيرها السياسي.

وتستند استراتيجية تركيا الى صياغات جديدة تجاه دول الجوار ومنها (العراق محور الدراسة) وهي تطبيق لمبدأ او نظرية العمق الاستراتيجي والسياسة متعددة الابعاد، ويقوم هذا التوجه الاستراتيجي على اساس (قيام تركيا بتطور علاقاتها الخارجية مع عدد اوسع من الدوائرا لسيما تلك التي تربطها بتركيا روابط جيوبولوتيكية وثقافية وتاريخية) وبالتأكيد فان العراق يحتل حيزا كبيرا ضمن هذه الاستراتيجية نظرا لاعتبارات المكانة والتأثير والنفوذ^٢.

وهنا تتحرك الاستراتيجية التركية من عناصر البقاء والديمومة والإدراك التاريخي والجغرافي وهما معطيان ثابتان لدى الدولة والمجتمع ويمثلان مركزالكل مقارنة إستراتيجية. وهذا يعني ان الرؤية الإستراتيجية الشاملة تقوم على المزج بين تحليل كل من العمق التاريخي القادر على إقامة الارتباط

^(١) تسعى تركيا في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة لصياغة سياسة خارجية جديدة تأخذ في الحسبان العمق التاريخي والجغرافي والثقافي للبلاد والمجتمع. للمزيد ينظر احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، مصدر سابق ، صفحات متفرقة وهنا فان العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تُشكل أرضية العمق الاستراتيجي لدولة ما تكسب أهميتها في تشكيل هذه الرؤية. وهنا فان العراق اصبح نقطة ارتكاز ضمن اطار التحرك الاستراتيجي التركي من منطلق تطابق الابعاد والعناصر السابقة الذكر مع الرؤية التركية اليه.

^١ عبدالله تركماني، تعاطم الدور الإقليمي لتركيا، مقوماته وابعاده ومظاهره وحدوده ، قراءة ، الهادي غيلوفي ، المستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٨٤ ، شباط ٢٠١١ ، ص ١٥٨-١٥٩

^٢ اسلام شوقي السيد، السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ ،

بين الماضي - الحاضر - المستقبل، وبين تحليل العمق الجغرافي القادر على إقامة تواصلية سليمة بين المقاييس الداخلية - والإقليمية - والدولية وكذلك الظهور بموقف الحيادية العقلانية والدقة والاستمرار في ادامة المواقف^١.

ويمكن توصيف فلسفة التحرك الاستراتيجي التركي ازاء العراق كامتداد لفهم صانع القرار التركي ان مستقبل تركيا في اسيا والشرق الاوسط وليس في اوروبا، وهذا ما تبناه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في ٢٠٠٢ . كذلك ادراك تركيا لمكانتها الاقليمية، وبجنتها عن الدور المناسب لتفعيل وضعها الجيو استراتيجي ضمن انساق فاعلة تكسيها الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام والسياسات الاقليمية المحيطة بشكل خاص .

ان الاهتمام التركيب الوضع العراقي، بعد عام ٢٠٠٣ تركز حول تطوير النظام والعملية السياسية والجانب الامني، اذ وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، لذا فأن تركيا وضعت تصورا استراتيجيا للعراق يقوم على اساس اخراجه من دائرة المشكلات التي تحيط بها، وعلى هذا الاساس تحددت توجهات الاستراتيجية التركية في هذا الصدد في اتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها. وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، الى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والابعاد من خلال تطوير الاسلوب الدبلوماسي للتاثير فيه^٢.

وتحدد نظرية العمق الاستراتيجي التركية والعراق نموذجا لها مرتكزات اساسية للتحرك تنطلق من محددات سياسية واقتصادية وامنية وجيو استراتيجية مثلت مجتمعة بيئة التفاعل التركي مع المتغير العراقي، وتدرک تركيا جيدا اهميتها في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، اذ تعمل تركيا على توظيف حاجة الولايات المتحدة لها في عملية اعادة ترتيب الاوضاع في العراق والمنطقة وصياغتها، لذا فان صانع القرار التركي سعى الى ايجاد حالة من التوازن بين مصالح بلاده العليا

^١ فيليب روبنس تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ط٣، ١٩٩٣، ص٨٥

^٢ إفتكار البنداري "العمق الاستراتيجي" .. رحلة في عقل أوغلو،

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/126967-q--q-----2-2.html>

في العراق والمتمثلة بالامن والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية بعدها حليفها لها في المنطقة. وبرزت هذه السياسة من حيث التطبيق على شكل سعي تركيا نحو الحد ومعالجة تداعيات سقوط النظام في العراق ودرء تأثيرات الفوضى على امنها القومي وتحجيم الطموحات الكردية والحيلولة دون امتدادها نحو مزيد من التوجه الانفصالي ومنع تفجر الاوضاع في مدينة كركوك التي تنظر اليها تركيا بأنها رئة تنفس اقتصادي لغناها بالثروة النفطية^١.

ويمكن تحديد بيئة التحرك الاستراتيجي التركي ازاء العراق من خلال التوجه نحو التحرك بمرونة اكثر تجاه الوضع العراقي وتأكيد مكانتها الاقليمية ودورها في الشأن العراقي كلاعب قوى يمتلك مقومات التأثير في المشهد العراقي الى جانب التوجه نحو موازنة امتداد الطموح الاقليمي وهو توجه متناغم مع التوجه الامريكي القائم على ضرورة وجود قوى موازنة في المنطقة لصد الطموح الايراني، الذي لم يكن افضل من تركيا للقيام بهذا الدور انطلاقا من مصالحها الجيوسياسية المتقاطعة في الوقت نفسه مع مصالح عربية ودولية في العراق والخليج ولبنان وسوريا وتمكين تركيا تاليا من احتلال مساحة جيوسياسية واسعة للمشاركة في ملء الفراغ الناجم عن الفوضى والاضطراب التي يمر بها العراق^٢.

وتجدر الاشارة الى ان تركيا لم تكن في المرحلة الأولى من الصراع الجاري في العراق اي بعد تغيير النظام فيه عام ٢٠٠٣ معنية إلا بقدر تعلق الأمر بملفات الأمن القومي التركي المباشرة (كركوك وطموحات الاكراد) ، لكن بعد تغيير أولويات الولايات المتحدة في العراق وعزمها على تقليص التكاليف البشرية والمادية الباهظة، لوجودها فيه وقرار تخفيض الوجود العسكري ومن ثم الانسحاب من العراق، ادركت تركيا ان الإدارة الأمريكية في الوقت الذي لن تتخلى فيه عن مصالحها النفطية والإستراتيجية في العراق إلا إنها ستلجأ إلى اشراك حلفاء اقليميين وفي مقدمتهم تركيا في إدارة ملف العراق عبر اليات جديدة لذا كان التوجه الامريكي نحو تركيا لادخالها على

^١ المصدر نفسه.

^٢ غازي دحمان ، تركيا امبريالية ناعمة بلبوس عثماني ، جيو إستراتيجية الحراك التركي، تحليلات مركز الجزيرة للدراسات
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/11/29/%D8%AA>

المحور الثالث : دائرة التحرك الاستراتيجي التركي تجاه العراق

امتازت السياسة التركية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣ بالتحفظ الشديد وعدم الإنفتاح الواسع على التجربة العراقية، الا ان التحول النوعي في السياسة التركية تجاه العراق يمكن تلمسه مع تبني تركيا لمنهج تحرك (الجنوب للشمال) جيوسياسياً، حيث استند التفكير الاستراتيجي التركي الى ان الثقل النوعي للعراقي تركز في الجنوب والوسط، وعليها أن تعمل على اختراق الجهات السياسية والإقتصادية والثقافية للجنوب والوسط العراقي إذا ما أرادت التأثير والمشاركة في صناعة مستقبل العراق. وترجمت هذه السياسة بانفتاح نوعي على القوى السياسية والدينية والإقتصادية الشيعية تحديداً بما في ذلك الإنفتاح الكبير على حكومة المركز.

وتدرك تركيا جيداً البنية الهشة للعراق بفعل الإنقسام السياسي المرعن للإنقسام العرقي الطائفي والمفتوح على الإحتمالات كافة، وتعلم جيداً أنّ تكاملي من السيناريوهات سواء بإعادة إن تاج الدولة المركزية الموحدة أوالمضي بمشروع الفدراليات أو حتى التقسيم سيؤثر على بنية الدولة التركية ذاتها. وبرغم تحالفها مع بعض النخب والقوى السياسية العراقية على أساس مذهبي، إلا أنّ المؤشرات العامة للسياسة التركية الفعلية تمتاز بخطوات تكتيكية مكنتها من الإنفتاح على التنوع العراقي العرقي المذهبي السياسي وتمتاز أيضاً بدبلوماسية مكوكية نشطة وناعمة مع مختلف القوى السياسية والدينية العراقية وحكومة المركز. وتتبع هذه الخطوات من استراتيجية شاملة تحدد الخطوط الاساسية للتقارب الحذر والدخول على خط المشهد العراقي وهي جزء من ما بات يعرف بنظرية (العمق الإستراتيجي)، التي وضعها أحمد داود أغلو، وزير خارجية تركيا السابق ورئيس الوزراء الحالي الذي رأى أن تركيا ركزت كثيراً على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث أهملت مصالحها الأخرى في مناطق نفوذها الطبيعية^١.

^١ ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق-الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية-، عرض: غيف عثمان (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون) ٢٠١٠ في المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد ٢٨ / خريف ٢٠١٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ص١٥٧-١٦٢ ، كذلك ينظر حسين درويش العادلي، الإستراتيجية التركية تجاه العراق - نظرية الجنوب للشمال ، بدل نظرية الشمال للجنوب، صحيفة القوة الثالثة الالكترونية ، على الرابط

وتقوم الرؤية الإستراتيجية التركية على (ضرورة استقرار العراق، ولا سيما في مجال الامن والطاقة). ولهذا الغرض حددت تركيا مسارات معينة للحراك الاستراتيجي تركز الى مكونات ثلاثة: سياسية واقتصادية وامنية .

فسياسياً، حددت تركيا خيارات التوجه الاستراتيجي نحو تطورات الوضع السياسي في العراق مستغلة غياب ثقل العراق الجيو- استراتيجي والاوراق التي تمتلكها للدخول في تفاعلات البيئة الداخلية العراقية. وهي تفهم ان قضية التركمان لم تعد بطاقة رئيسة ممكنة بالنسبة لها في مساعيها لابقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية، فإوضاع التركمان في كركوك وانقسامهم الطائفي وضعف احزابهم السياسية من حيث التأييد الداخلي وشكل الرهانات التركية التي اخفقت في جمع التركمان في كيان سياسي واحد وشامل ادت الى ان يكون التركمان متكأ ضعيفا لا تستطيع انقرة ان تبني سياستها عليها في شمال العراق، لذا تحاول تركيا الظهور بمظهر الطرف المحايد الذي يقف بمسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي مبتعدة عن التورط في السياسة الطائفية التي تصطبغ بها سياسات الشرق الاوسط والعراق¹. لذا فان الملاحظ هو ميل تركيا نحو تقديم تنازلات على مستوى كركوك والأكراد مقابل ضمان عقد صفقة عراقية إقليمية تتمكن من خلالها تأمين مصالحها والحصول على شهادة حسن سلوك أمريكية والاعتراف بها كلاعب إقليمي ودولي لتولي ملفات الشرق الأوسط فيما لو نجحت بملف العراق وهذا يعني في المحصلة استعادة مجالها الحيوي التاريخي في مواجهة النفوذ الإيراني المتفاقم ، وهذا التنافس التركي الإيراني في قيادة المنطقة لا يعني بان العلاقة بين تركيا وإيران فيما يخص العراق تسير باتجاه التصادم بل من الواضح أنها تسير باتجاه التفاهم وتقاسم النفوذ والمصالح على الأقل في المدى القصير.

وتدخل تركيا على مسار التحالفات السياسية القائمة بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية التي تجد فيها القدرة على توظيف الدعم الممكن باتجاه تطوير العلاقات المستقبلية بالصورة التي

¹ جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة - تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة العدد ٣٦، ط١، ٢٠٠٩، ص١٤٣، كذلك جنكيز تشاندار، Cengiz Çandar، "Turkmenlerin Geldigi Nokta"، Dunden Bugune Tercuman، اسطنبول، ٢٦ ابريل/نيسان، ٢٠٠٦.

